مجلة مجمع اللغة العربية

(تصدر مرتين فى السنة)

الجزء الخامس والسبعون

جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ - نوفمبر ١٩٩٤ م

رئيس التحرير :

إبراهيم الترزى

امين التحرير :

سعد توفيق

مساعدة امين التحرير :

سميرة شعلان

مظاهر التيسير فى نحو ابن مالك

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد

نستطيع أن نضع أيدينا فى يسر ، على ما يتمثل فى نحو ابن مالك من مظاهر التقريب والتيسير ، وما حاول أن يدخله فى النحو من وسائل التنقية ، وما بذله فى تجنيبه عوامل التكلف والتعقيد ، حتى يكون أكثر صفاء ، وأوفر قدرة على خدمة اللغة ، وأشد إعانة على نقل الأفكار

ولم تكن هذه المحاولة مقصورة على ناحية من النحو دون ناحية ، وإنما كانت محاولاته فى ذلك عامة ، ورغبته فى التيسير شاملة ، ولقد كان فهم ابن مالك لوظيفة اللغة ومهمة النحو أساسا فيما مال إليه ورجحه ، وهاديا له فيما آثره وارتضاه .

فاللغة أداة للفهم ، ووسيلة للإفهام ، ولا بد لكى تؤدى وظيفتها من أن تكون واضحة جلية ، والنحو ضابط لهذه اللغة ، ومعين لها على أدائها لهذه الوظيفة ، ولكى يؤدى غرضه كاملا ، لابد أن يتميز بسمات تقربه إلى الأذهان ، وتيسره للطالبين .

وإذا كانت هذه المظاهر مفرقة منثورة فى كتبه ، فإننا نجمعها هنا لتكون أشد وضوحا ، وأيسر تناولا .

١ - يلمس القارىء لكتب ابن مالك رغبته فى التقليل من المصطلحات بتعميم المصطلح وجعله متناولا لأفراد كثيرة ، وبذا تسهل معرفته ، ولا يعسر فهم الغرض منه .

فعند الكلام على علامات إعراب الاسم يقول[1] : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما ، فالرفع للعمدة وهى : مبتدأ أو خبر أو فاعل أو

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٦٤

نائبه أو شبيه به لفظا ، وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل .

والنصب للفضلة وهى : مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به .

والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب فى باب كان وإن ولا .

ثم يشرح عبارته فيقول : العمدة عبارة عما لايجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به ، والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض ، ولما كان المضاف إليه فى موضع يكمل العمدة ، نحو : جاء عبد الله ، وفى موضع يكمل الفضلة ، نحو : أكرمت عبد الله ، وفى موضع يقع فضلة نحو : زيد ضارب عمرٍو ، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة . . . والمراد بالمفعول المطلق المصدر المؤكد والمبين للنوع أو عدد المرات . والمراد بالمقيد المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه .

هذا الاتجاه من ابن مالك لاشك أن فيه تيسيرا ضخما فى معرفة المصطلحات وفى فهم وظائف الكلمات فى الجمل ، وحكم هذه الكلمات ، وإذا كان هذا الإجمال فى التعريف والدلالة على الأقسام غير كاف فى معاهد التخصص العليا والكليات المختلفة ، فلا جدال فى أنه يفيد دارس المراحل المتوسطة ، فهو يعطيه القيد العام الذى لا يكد ذهنه ، ولا يعسر عليه فهمه ، ويجعله أقدر على الكتابة الصحيحة والنطق السليم .

وإننا إذا حاولنا أن نعرف مصادر دعوات الإصلاح التى انبثقت أخيرا ، والتى حاول أصحابها أن ينسبوا لأنفسهم فضل السبق بها ، فسنجد هنا وفى غير هذه الكتب أصولها ومنابعها التى أغفِل ذكرها فترة ، لكى تكشف الأيام عن مكامنها ، وفضل أصحابها حتى توضع الأمور فى نصابها ، ويرجع لكل صاحب فضل فضله .

ويقول[1] : ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابها الرفع ، لأن علامته الأصلية ضمة ، وهى أظهر الحركات ... ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علما للمضاف إليه ... ولما جعلت الضمة للعمدة ، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة ، تعينت الفتحة للفضلة وتبع كل واحدة من الحركات ما هو بالنيابة عنها .

ويقول عند الكلام على كان وأخواتها[2] : وكلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ، ويسمى خبرا ومفعولا .

ويقول : الشائع فى عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر ، وعبّر سيبويه عنهما باسم الفاعل ، واسم المفعول ، فقال قاصدا هذا الباب : هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد ، وكذا فعل المبرد فإنه ذكر هذه الأفعال فى بابها ثم قال : وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكنا أفردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد ، فأى التعبيرين استعمل النحوى أصاب ، لكن الاستعمال الأشهر أولى .

فابن مالك ليس عنده ما يمنع من اطلاق الفاعل والمفعول على اسم كان وخبرها ، كما فعل سيبويه والمبرد ، وإذا كان قد فضل الاستعمال الأشهر ، فإننا نرى أن الاستعمال الأيسر أولى ، لأنه يحتفظ للأفعال المختلفة بمعمولاتها ، ويسر على الدارس المبتدىء عناء معرفة المصطلحات المختلفة التى لن يضيره جهله بها ، ما دام غيرها يسد مسدها ، ويؤدى وظيفتها .

ويؤكد ابن مالك اتجاهه هذا فى موضع آخر فيقول فى باب تعدى الفعل ولزومه : [3]

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٦٥

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٣٣٧

(٣) شرح التسهيل : ٢ / ١٥٥

يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوعد به أو السؤال عنه بلفظه أو عن متعلقه ، وبطلبه وبالرد على نافيه .. ثم يقول ، المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به ، لأن الباب له ، لكنى ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل ، لأنها كلها متساوية فى صحة النصب بفعل محذوف ، كقولك: زيدا لمن قال : من ضربت ؟ وكقولك : حين ظلم . لمن قال : متى ؟ ..

فهو يعبر عنها هنا بمنصوبات الفعل ، بعد أن عبّر عنها وعن غيرها من المنصوبات بالفضلات ، وكلها كلمات عامة صالحة للإطلاق على أكثر من باب من أبواب النحو .

٢ - وكما مال ابن مالك إلى جعل المصطلح شاملا لأكثر من نوع ، بدت منه رغبة فى الإقلال من تقدير العامل كلما وُجِدَ إلى ذلك سبيل ، وإلى عدم التكلف فى تقديره ما دام فى الإمكان نسبة العمل إلى ماهو قريب يسير .

فقد رجح مذهب الفراء القائل بأن الفعل المضارع مرفوع بتعريه من الناصب والجازم ، ولم يقبل مذهب البصريين القائل بأنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، قال عن مذهب الفراء(١) : وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد .

وليس هناك شك فى أن ما رجحه أيسر وأسهل ، كما أنه أبعد عن النقد ، وأسلم من النقص .

ويرى أن ماذهب إليه سيبويه من جعل أنّ ومعموليها إذا وقعت بعد لو مرفوعة بالابتداء سادةّ بصلتها مسد الجزأين ، أسهل من إضمار ثبت بعد لو ، وجعل أن ومعموليها فى تأويل مصدر مرفوع به ،

(١) عمدة الحافظ .

يقول[1] : واختصت أن بهذا بعد لو ، كما اختصت غـدوة بالنصب بعد لدن ، ورأى سيـبويه هذا أسهل . . ومـا ذهب إليه هو الصحيح ، فإن إضمار فعل دون مفسر ولا عـوض لا نظيـر له ، بخـلاف جـعل أن بصلتها سادة مسد جزأى الإسناد ، إذ وقع بعد ليت وظن فلم يكن بدعا .

وابن مالك لا يرى بأسا فى أن يعرب الاسم الواقع بعد إذا مبـتدأ كما ذهب إلى ذلك الأخفش ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ، بل طلبـهـا له كطلب مـا هو بالفـعل أولى مما لا عمل له فـيه كـهمـزة الاستفهام ، قال[2] : وكما لا يلزم فاعلية الاسم بعـد الهـمـزة لا يلزم بعـد إذا ، ولذلك جاز أن يقال : إذا الـرجل بالمسجد فظن به خيرا ، ومنه قول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظلية

له ولد منها فذاك المذرع

فجعل بعـد الاسم الذى ولى إذا ظرفا واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفـعل ، ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر :

فأمهله حتى إذا إن كأنه

معاطى يد فى لجة الماء غامر

فأولى إذا إن الزائدة ، وبعـدها جملة اسمـية ، ولا يفـعل ذلك بما هو مخـتص بالفعل .

وإذا كان الـعرب قد اسـتعـملوا ذلك كثـيرا ،وإذا كان قـد جاء مثـله فى القرآن الكريم ، فليس هـناك داع لالتـزام تقـدير فعل ، ولا بـأس بجعله مـبتدأ ، فـتكون الجملة الاسمية قد وقعت بعد إذا .

٣ - كذلك يميل ابن مالك إلى التقليل من تقدير الحركات ، والاكتفاء بالموجود أو بما يدل عليهـا ، مادام مؤديا للغرض الذى من أجله جىء بها .

فابن مالك يرى - أن إعراب الأسماء

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٣٩

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢١٣

الستة بالواو نيابة عن الضمة ، وبالألف نيابة عن الفتحة ، وبالياء نيابة عن الكسرة، أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف ، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

وهو كلام واضح بين كان يحسن التمسك به ، والوقوف عنده .

كذلك يرى ابن مالك أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مبنيا قبل الإضافة فهو لا يزال مبنيا بعدها ، وإذا كان معربا عرض له تقدير الإعراب بعد أن كان ظاهرا ما لم يكن مثنى فيظهر إعرابه ، أو مجموعا على حد التثنية فى حالى الجر والنصب ، أما فى حالة الرفع فإعرابه مقدر، يقول(١): وزعم الجرجانى ووافقه ابن الخشاب والمطرزى، وهو الظاهر من قول الزمخشرى، أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى ، وفى كلام ابن السراج احتمال ... والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرا فى الرفع والنصب ، لأن حرف الإعراب منه فى الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة توطئة لليـاء ، فتعذر اللفظ بغيرها ، فحكم بالتقدير ، كما فعل بالمقصور ، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندى هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ، ولا حاجة إليه .

ولم أوافق الجرجانى فى بناء المضاف إلى اليـاء ، وإن كان فى تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر ، لأن لبناء الأسماء أسبابا كلها منتفية منه ، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر ، فلذلك أتبعته ردا ، ولم أر من خلافه بدا .

واتجاه ابن مالك فى هذا اتجاه سليم ، فما دامت الكسرة موجودة فلا حاجة إلى

(١) شرح التسهيل : ٣ / ٢٧٩

القول بإن الياء اجتلبت كسرة أخرى ، لأن الكسرة إنما جيء بها فى حالى الرفع والنصب لتناسب الياء ، فإذا كانت موجودة فى حالة الجر فالمناسبة قائمة ، فلا داعى لتقدير كسرة أخرى .

كذلك ذهب ابن مالك إلى جواز فتح العلم المنادى الموصوف بابن المضاف إلى علم ، وجواز بنائه على الضم[1] ، فإذا كانت ضمة المنادى غير ظاهرة لم يُنوَ تبدلها بفتحة إذ لا فائدة فى ذلك ، لعدم ظهورها .

ويقول ابن مالك[2] : نص سيبويه على أن نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم ، وبعد نصه على ذلك قال : واعلم أن ناسا من العرب يثبتون الهاء فيقولون : يا مسلمةُ أقبل ، وبعض من يثبت يقول : يا مسلمةَ يعنى بفتح التاء ، ومنه قول الشاعر :

كلينى لهَمٍّ ياأميمةَ ناصب
وليل أقاسيه بطىء الكواكب

وعلل سيبويه الفتح فى التاء بأنه لما كان الأكثر فى نداء ما هى فيه نداءه بحذفها ، قدّر وهى ثابتة عاريا منها ، فحركت بالفتح لأنها حركة ما وقعت موقعه وهو الحرف الذى قبلها .

قال ابن مالك : وأسهل من هذا عندى أن تكون فتحة التاء إتباعا لفتحة ما قبلها ، كما كانت فتحة المنعوت فى نحو: يا زيد بن عمرو ، إتباع لفتحة ابن، وإتباع الثانى الأول أحق بالجوار لاسيما فى كلمة واحدة ، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه قوله : وبعض من يثبت يقول فنسب الفتح إلى بعض من يثبت ولو كان الفتح على ما ادعى من تقدير حذف التاء لكان منسوبا إلى من يحذف لا إلى من يثبت . وهذا بيّن ، والاعتراف به متعين .

ويرى ابن مالك أن ما يطلق على الواحد والجمع من الأسماء كقولك هجان

(١) شرح التسهيل :٣ / ٣٩١
(٢) شرح التسهيل : ٣ / ٤٢٨ .

ودلاص إذا لم يثن فليس بجمع ، ويكون كالمصدر يقع خبرا عن الاثنين نحو : الزيدان عدل ، ومررت برجلين عدل وإن ثنى فهو جمع مقدر تغييره فى رأى بعض النحاة ، وذلك مثل : فُلْك تُقَدَّر فى الإفراد كقفل ، وفى الجمع كأسد ، ولكنه يرى أن الصحيح كونه عند إطلاقه على الجماعة اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير ، فاللفظ مشترك بين المفرد واسم الجمع ، لا بينه وبين الجمع[1] .

قال الدمامينى [2] : وأحسن المصنف فى وصفه: مستغنيا عن تقدير التغيير، فإنه أشار بذلك إلى علة مااختاره من كونه اسم جمع ، وذلك أنه على هذا الوجه لا يحتاج إلى تقدير التغيير ، وأما على تقدير كونه جمعا فيحتاج إلى تقدير التغيير كما سبق ، وهو خلاف الأصل فيكون ما اختاره راجحا على مااختاروه .

٤ - ويتضح ميل ابن مالك إلى التيسير فى قبول الأساليب التى ثبت ورودها عن العرب ، والتى تؤدى الغرض منها ، فيما ذهب إليه من قبول رأى البصريين الذين يجيزون أن يتصل المبتدأ بضمير اسم متصل بالخبر إذا أمكن تقديم صاحب الضمير فى مثل :

زيدا أجله محرز ،وزيداً أجله أحرز ، يقول[3] : فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين : زيدا أجله محرز ، وزيداً أجله أحرز ، بل الأخير أولى بالجواز لأن العامل فيه فعل ، وعامل المثال الأول اسم فاعل،فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعا على أصل ، ومن منعهما فقد ضيق رحيبا ، وبعد قريبا ، ومن حجج البصريين قول الشاعر :

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٦٧
(٢) تعليق الفرائد .
(٣) شرح التسهيل : ١/٣٠٣

خيرا المبتغيه حار وإن لم

يقض فالسعى فى الرشاد رشاد

فهذا مثل : زيدا أجله أحرز.

كما يظهر ذلك فيما اتجه إليه فى أفعال المقاربة من إجازة حذف الخبر إذا دلّ عليه دليل ، لأن ذلك - كما يقول[1] - جائز فى غير هذا الباب إذا ظهر دليل ، وضرب لذلك مثلا ما جاء فى الحديث « من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » ، وفى حديث آخر « فإذا استغنى أو كرب استعف » .

وما أقره من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور بقوة إن تعلقا بالمضاف ، وإلا فبضعف : يقول[2] : وهو جدير بأن يجوز فى الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار ، وبذلك أقول لوروده فى حديث أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « هل أنتم تاركولى صاحبى » ، أراد : هل أنتم تاركو صاحبى لى ، ففصل بالجار والمجرور لأنه متعلق بالمضاف ، وهو أفصح الناس فدل ذلك على ضعف من خصه بالضرورة

ومما يدل على ذلك رفضه ما ذهب إليه أبو على الفارسى من أن الميم لا تثبت فى فم حال الإضافة إلا فى الشعر ، يقول[3] : وزعم الفارسى أن قول من قال :

يصبح ظمآن وفى البحر فمه

من الضرورات ، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت حال الإضافة إلا فى الشعر وهذا من تحكماته العارية عن الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز فى النظم والنثر ، وفى الحديث الصحيح « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

ويجيز ابن مالك أن تحذف الفاء فى جواب أما فى النثر لورود ذلك فيه ، كقول

---

(١) شرح الكافية : ١/ ٤٦٢

(٢) شرح التسهيل : ٣/ ٢٧٣ ، التذييل والتكميل : جـ٧/ ٢٧٠ - ١٧١

(٣) شرح التسهيل : ١/ ٤٩ ، تمهيد القواعد : جـ ١/ ٣٩

النبى ﷺ : « أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله وقوله « أما موسى كأنى أنظر إليه إذ انحدر فى الوادى » .

قال[1] : ولا تحذف هذه الفاء غالبا إلا فى الشعر أو فى قول أغنى عنه المقول .... وقد خولفت هذه القاعدة فى هذه الأحاديث ، فعلم بتحقيق عدم التضييق ، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر فى فتواه ، عاجز عن نصر دعواه .

٥ - وابن مالك يميل فى تخريج الأساليب وتوجيهها إلى اتباع الأسهل تخريجا ، والأكثر نظيرا ، وقد رأينا أمثلة لذلك كثيرة عند كلامه على الأصل الذى قال به وهو أن ما له نظير أولى مما لا نظير له ، ومن ذلك رأيه فى الأفعال التى تنصب ثلاثة مفعولات ، فقد ذهب إلى أنها منصوبة بحذف حرف الجر، يقول[2] : فدل ذلك على أن تقدير حذف حرف الجر بعد نبأ راجح عنده ، إذ ليس فيه إخراج شىء عن أصله ، ولا تضمين شىء معنى غيره ، وأيضا فإن النصب بحذف حرف الجر بعد نبأ مقطوع بثبوته فيما حكى من قول بعض العرب : نبئت زيدا ، مقتصرا عليه ، وبعد أنبأ فى قوله تعالى[3] : « من أنبأك هذا » ، ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث حذف حرف الجر، فكان الحمل عليه أولى ، هذا فى نبأ مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة ، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة .. هذا أراه أظهر إن كان غيره أشهر .

٦ - كذلك لا يميل ابن مالك إلى مايبدو من بعض النحاة من تكلف وتعقيد فى النظر إلى بنية الكلمة ، فما الكافة إذا جاءت بعد الكاف أحدثت فيها معنى التعليل ، كقوله

(١) شواهد التوضيح : ص ١٣٦ - ١٣٨
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٠١
(٣) سورة التحريم : آية / ٣

تعالى[1] : « واذكروه كما هداكم » وإذا حدث فيها معنى التعليل ، ووليها مضارع نصبته لشبهها بكى ، كقول الشاعر :

فطرفك إما جئتنا فأصرفنه

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وما اتجه إليه الفارسى من أن الأصل كيما ، وحذفت الياء[2] : تكلف لا دليل عليه ، ولا حاجة إليه كما يقول .

وهو يرى من أجل ذلك أن السين وسوف بمعنى واحد ، وأن سوف هى الأصل والسين وسف وسووسى كلها فروع منها ، وإن خالف ذلك رأى البصريين ، يقول[3] : واتفقوا على أن أصل سف وسووسى سوف ، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الشديدة ، ويمنع منه تكلفه ، وأنها دعوى مجردة عن الدليل ، وليس كذلك القول ، بأن نون التوكيد الخفيفةأصل برأسها ، لأن الذى حمل على ذلك ، أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها عند ملاقاة ساكن . .والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به ، لأنه أبعد من التكلف ، وأيضا فقد أجمعنا على أن سف وسووسى عند من أثبتها فروع سوف فلتكن السين أيضا فرعها .

٧ - وابن مالك يعرف الوظيفة الحقيقية للكلام ، وهى الفهم والإفهام ، فما دام الكلام مؤديا لوظيفته ، فهو سائغ مقبول ، فإذا لم يؤدها كان جديرا بالطرح وعدم الاعتبار ، يقول - عند الكلام على لا النافية للجنس[4] - : وحذف الخبر فى هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند

(١) سورة البقرة : آية / ١٩٨
(٢) شرح التسهيل : ٣/ ١٧٣
(٣) شرح التسهيل : ١ / ٢٥
(٤) شرح الكافية : ١/ ٥٣٥ - ٥٣٨

الحجازيين ، ويلتزم عند التميميين ، فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب ، فمن حذفه لكونه لا يجهل « لا إله إلا الله » ، ولا فتى إلا على . . ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى[1] : « لا ريب فيه » وقوله تعالى : »[2] : لاعلم لنا إلا ماعلمتنا ، وقول النبي ﷺ : « لا أحد أغير من الله » و« لا إله غيرك » ، وزعم قوم منهم الزمخشرى والجزولى أن بنى تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا أن الزمخشرى قال : وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم أصلا ، وقال الجزولى ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا .

وليس بصحيح ما قالاه ، لأن حذف خبرٍ لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة ، والعرب يجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه . قال الشلوبين : ينبغى أن يكون خلاف أهل الحجاز وبنى تميم فيما هو جواب لقول قائل ، كقولك لمن قال : هل من رجل أفضل من زيد ؟ لا رجل . وأما إذا لم يكن جوابا فلا ينبغى أن يحذف الخبر أصلا لأنه لا دليل عليه . وأنكر على الجزولى استثناء الظرف .

وهذا كلام لا يحتاج إلى تعليق لصحته وإحكامه .

٨ - وكما كان ابن مالك يميل إلى السهولة واليسر فى التأويل والتخريج ، وفى تقدير الإعراب أو العامل، كان يميل إلى السهولة فى التعليل - وقد مرّ بنا قريبا ما اتجه إليه من تعليل عدم بناء فعل التعجب مما يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء من الأفعال ، قال : وإنما لم يبن من هذا النوع فعل التعجب لأن مبناه من الفعل حقه أن يكون ثلاثيا محضا ، وأصل الفعل فى هذا النوع أن يكون على أفعل ، ولذلك صحت منه العين إذا كان ثلاثى اللفظ كهيف وعور . . وهذا التعليل هوالمشهور

(١) سورة البقرة : آية / ٢

(٢) سورة البقرة : آية / ٣٢

عند النحويين ، وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ، لم يبن منه أفعل تفضيل ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل ، امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى ، وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة ، وهذا الاعتبار هين بين ، ورجحانه متعين .

وإذا كنا قد لاحظنا ضعف هذه العلة ، فهذه الملاحظة لا تنافى أن الأصل الذى سار عليه هو تحرى السهولة واليسر فى التعليل .

٩ - ومن مظاهر تيسير النحو التى رآها ابن مالك رحمه الله والتى يكون لها أثر فعّال فى تقريب تناوله ، وجعله سهل المأخذ ، قريب الجنى ، أن يفصل منه ما لايدخل فى صميمه من الأبحاث ،وما هو أساسى فى فروع أخرى ، وقد تحدثت عن ذلك فى رسالتى[1] وضربت أمثلة متعددة لدراسات أعتقد أنها مقحمة على النحو ، وأنها من العوامل التى ساعدت على أن يجد دارسه فيه مشقة وعنتا ، وقلت[2] : هذه الدراسات التى أعتقد أن تنحيتها عن وضعها الذى هى عليه ، والعناية بها فى مكانها من دراسة فقه اللغة تعود على النحو وعلى الدراسات اللغوية بجليل الفائدة ، تفيد النحو بإعفائه من دراسات طويلة لا تدخل فى صميمه ، وتريحه من خلافات عنيفة ليس هو طرفا فيها ، فليكن تيسير النحو إذاً بإخراج ما لايمت إليه بآصرة وثيقة ، إحدى الطرق التى نتهجها فى هذه السبيل ، ولتكن الدراسة النحوية قائمة على ما ينضوى تحت لواء النحو حقيقة لا مجازا ، بهذا ينال النحو عناية أكثر ، ويقرب من الأذهان خطوة أكبر ، ويخلص من كثير مما يشق على الأفهام ، ويكد كثيرا من العقول .

---

(١) مدرسة البصرة النحوية : / ٣٠٠ - ٣١٤

(٢) / ٣١٣

وتفيد الدراسات اللغوية بضم عناصر ندت عنها ، وبحوث نفرت منها ، فتكسبها قوة ، وتزيد أفقها اتساعا ، وتعطى هذه الدراسات فرصة المقارنة الشاملة ، والملاحظة الدقيقة ، والموازنة المستقصية ، فتكون أكثر دقة وأوفر إنتاجا، وربما وفقنا عن طريق ضم المؤتلف ، وجمع المتشابه ، إلى أن نقف على الصواب فى بعض ما غمض علينا من مسائل ، أو نهتدى إلى شىء مما ضللنا سبيله ، فنحسم نزاعا اضطرم ، ونقضى على خلاف نشب ، كما فعل برجستراس[1] عندما أقام هو وغيره من العلماء بحوثهم على الموازنة بين الكلمات والتراكيب فى اللغات المختلفة ، مما أدى بهم إلى الوصول إلى نتائج ربما لم تكن حاسمة ، ولكنها على كل حال تقضى على الجدل النظرى بين العلماء ، وتعفى على التعليل الفلسفى ، وتقوم أحكامها على التجربة المنتجة ، والموازنة الدقيقة المجدية ، فقد عرض لبعض ما عرض له النحاة من ألفاظ ، وبحث فيها ، وقارنها بأخواتها من اللغات السامية ، وانتهى إلى نتائج ضرب لها بعض الأمثلة تبشر بالوصول إلى حقائق ذات قيمة عالية فى موضوعها.

يقول ابن مالك فى باب الإبدال[2] :

حروف الإبدال المبوب عليها فى كتب التصريف هى الحروف التى تبدل من غيرها لغير إدغام ، والتى لابد من ذكرها وهى هذه التسعة،وما سواها مما ذكره الزمخشرى وغيره مستغنىً عنه ، كاللام والنون والجيم والسين ، وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر كالصاد ، فإن إبدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطرد على لغة ، فذكرها أولى من ذكر السين إذ ليس للسين موضع يطرد إبدالها فيه ، وكذلك اللام

---

(١) التطور النحوى للغة العربية : ص ٥٤ ، ١٢١ ، ١٣٣

(٢) شرح الكافية : ٤ / ٢٠٧٧ - ٢٠٨٠

والنون إبدالهما من غيرهما إنما هو بالنقل في كلم محفوظة ، كقولهم في : أصيلان أصيلال ، وفي : اضطجع الطجع ..

وأما الجيم فإن قوما من العرب يبدلونها من الياء المشددة في الوقف باطراد ، وربما أبدلت دون وقف ، كقولهم في : الأيّل إجّل ، ودون تشديد ، كقوله :

يارب إن كنت قبلت حجتج

فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهات ينزى وفرتج

وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم، ويسمى ذلك عنعنة، وإنما ينبغي أن يعنى في الإبدال التصريفي بما لو لم يبدل وقع في الخطأ ، أو مخالفة الكثير .»

وهذا اتجاه صحيح ، وتمييز ضروري بين أبحاث العلوم ، لتؤتي ثمرتها ، وتحقق الغرض منها .

وقد وضع ابن مالك بهذا أساس الطريقة الصحيحة للتيسير ، التي تحتفظ للعلم بمقوماته ، وتبقى على ما يميزه من مصطلحاته ، ولكنها تنحى عنه ما عقّد منه السهل ، وشوه منه النقى ، حتى يعود إليه من الرونق والصفاء ما يحببه إلى عقول الدارسين ، وما يقربه من نفوس الراغبين، وحتى يجد الجميع فيه المتعة والغناء .

عبد الرحمن السيد

عضو المجمع

* * *